



دور المصارف الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية - دراسة حالة المصرف الإسلامي الأردني THE ROLE OF ISLAMIC BANKS IN ESTABLISHING SOCIAL RESPONSIBILITY -A CASE STUDY OF JORDAN ISLAMIC BANK

¹ عبد العزيز طيبة² فايزة لقرع

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

² جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

تاريخ النشر: 2020/01/25

تاريخ القبول: 2020/01/21

تاريخ الإرسال: 2019/11/19

ملخص

تهدف هذه الدراسة لمعرفة حقيقة الممارسات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية وبيان مدى التزام المصرف الإسلامي الأردني بإرساء وتعزيز مسؤوليته الاجتماعية تجاه كل فئات المجتمع التي يتعامل معها. وخلاصت الدراسة على حرص المصرف الإسلامي الأردني على النهوض بالمسؤولية الاجتماعية بكل مستوياتها، فعلى صعيد المتعاملين مع المصرف عزّ المصرف مسؤوليته الاجتماعية من خلال استمرار إنفاقه على مبالغ القرض الحسن وزيادة مخصصات صندوق التأمين التبادلي. أما على مستوى الموظفين العاملين في المصرف، فقد استمر المصرف في الإنفاق على موظفيه بتدريبهم داخل مؤسسات المصرف وخارجها وتوفير حاجاتهم الأساسية مثل السكن الملائم لهم. وقد أُسهم المصرف في الارتفاع بمسؤوليته على مستوى المجتمع من خلال دعمه للمؤسسات التعليمية ودعم الفئات الفقيرة، ودعم المهنيين والحرفيين وأصحاب المشاريع الصغيرة. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوفير حوافر أكثر للمصارف الإسلامية لأن تبني هذا المفهوم أكثر من غيرها من المصارف، وأن تكون هناك معايير واضحة ومحددة لتقييم الدعم لكل فئات المجتمع.

الكلمات المفاتيح: المسؤولية الاجتماعية، المصارف الإسلامية، المجتمع، الفئات المستهدفة، المصرف الإسلامي الأردني

تصنيف JEL: M41,G21

Abstract:

This study aims to investigate the reality of social responsibility practices in Islamic banks and to demonstrate the commitment of Jordan Islamic Bank to establish and enhance its social responsibility towards all segments of society. The study concluded that Jordan Islamic Bank is keen to promote social responsibility at all levels. At the level of employees working in the bank, the bank continued to spend on its employees by training them inside and outside the bank institutions and provide their basic needs such as adequate housing for them. The Bank has contributed to raising its responsibility at the community level by supporting educational institutions, supporting the poor, and supporting professionals, craftsmen and small entrepreneurs. The study recommended the need to increase awareness of the concept of social responsibility and provide more incentives for Islamic banks to adopt this concept more than other banks, and there should be clear and specific criteria to provide support to all segments of society.

Key words: Social Responsibility, Islamic Banks, Society, Target Categories ,Jordan Islamic Bank.

Jel Classification Codes : M41,G21

توطئة (مقدمة):

تأسست المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية تتحذ الشرعية الإسلامية منطلقاً لتعاملاتها، وبالرغم من الحداثة النسبية لتجربة نشاط المصارف الإسلامية والصعوبات التي تواجه عملها، إلا أنها استطاعت تحقيق نجاحات مكنت من تطور ونمو الصناعة المصرفية الإسلامية في فترة زمنية قياسية، حيث بلغت إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية العالمية 1.72 تريليون دولار في نهاية عام 2017 (يتوقع أن تصل إلى 2,44 تريليون دولار بحلول 2023)، إلا أن هذا التوسيع في الصناعة المصرفية الإسلامية لا يعد نجاحاً مادامت

* المؤلف المرسل: عبد العزيز طيبة ، الإيميل: a.taiba@univ-chlef.dz

الصناعة لا تولي الاهتمام الكافي بما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية، فالمصارف الإسلامية لا تنظر إلى عامل الربح وحده عند منح التمويل، بل تحاول حدة المجتمع من خلال المشاركة في مشاريع تؤدي إلى التنمية وتقلل من حجم البطالة ولو كان الربح المتوقع يقل عن مستوى المشاريع الأخرى، وعند النظر إلى الأهداف الأخرى للمصارف الإسلامية نلاحظ من خلالها سعي المصارف الإسلامية إلى محاولة خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته سواء كان المجتمع المتعاملين مع المصارف الإسلامية أم العاملين والمساهمين فيها.

السؤال الرئيسي وفرضيات الدراسة

ولا تقتصر وظيفة المصارف الإسلامية على تحقيق صالح الملكي للأموال أو الالتزام بقواعد الحلال والحرام فقط، ولكن يضاف إلى ذلك ركيزة هامة، وهي مراعاة حق المجتمع في هذه الأموال. وفي هذا السياق، يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي: ما مدى وفاء والتزام المصرف الإسلامي الأردني في ممارسته العملية لمسؤوليته الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي يعمل فيه؟

ننطلق من الفرضية التي مفادها أن المصارف الإسلامية بتطبيقها لمبادئ الشريعة الإسلامية تعتبر الأجرد بتطبيق وإرساء المسؤولية الاجتماعية لدى مختلف أفراد المجتمع ساء كانوا مساهمين أو عاملين ومتعاملين، ويتبني المصرف الإسلامي الأردني بشكل كبير المسؤولية الاجتماعية كغيره من المصارف الإسلامية تجاه كل أفراد المجتمع.

الأهمية والهدف من البحث

يكensi هذا البحث أهمية بالغة من جهتين على الأقل، فهو من جهة يتناول موضوع المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر مفهوماً متغيراً ودائماً التطور ومرتبط بالتنمية المستدامة، إذ نال حيزاً مهماً من النقاشات بين المفكرين والباحثين، حيث يتوجب على المنظمات بجانب البحث عن الشروء والربح الاهتمام بالبيئة، والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ففي وقت لم تكن فيه المنظمات تتحدثُ إطلاقاً عن المسؤولية الاجتماعية أصبح اليوم النقاش العالمي يركز على قضايا البيئة وآفاق التنمية المستدامة. كما اهتم البحث من جهة أخرى بمدى تطبيق وإرساء هذا المفهوم في المصارف الإسلامية، إذ لا غرابة في أن المصارف الإسلامية هي من ضمن منظمات المال والأعمال السابقة في تبني مبدأ المسؤولية الاجتماعية في النظم الاقتصادية والمالية في العصر الحالي.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن الدور الذي يمكن أن تقوم به المصارف الإسلامية من إرساء وتعزيز لمسؤولية الاجتماعية من منطلق أنها مؤسسات قائمة على الشريعة الإسلامية التي من مقاصدها تحقيق العدالة الاجتماعية بين كل فراد المجتمع.

حدود الدراسة والمنهج المتبوع

اختتنا في هذه الدراسة المصرف الإسلامي الأردني كنموذج للبحث من خلال تحليل بعض البيانات والإحصائيات الخاصة به خلال الفترة 2014-2017، مع الوقوف على واقع المسؤولية الاجتماعية لديه، واستخدمنا المنهج الاستباطي من خلال وصف ظاهرة المسؤولية الاجتماعية وتحليل الإحصائيات الخاصة بعناصر المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي الأردني.

I- الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات الواقعه على عاتق المنظمات، وهي التزامها المستمر في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضماني الاجتماعي لأفراد المجتمع من خلال توفير الخدمات المتنوعة ما يتعلق بالتوابي الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، وتطوير المجتمع المحلي، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية.

I-1- تعريف المسؤولية الاجتماعية

تعدد المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومنها مواطنة الشركات والشركات الأخلاقية والحكومة الجيدة للشركات. وعلى الرغم من تعدد هذه المصطلحات، إلا أنها في النهاية تنصب على مساهمة الشركات في تحمل مسؤوليتها تجاه أصحاب المصالح المختلفين.¹

لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية من صلب اهتمام المنظمات، حيث يصعب على إدارة أي منظمة أن تتجاهلها. وبالرغم ذلك، ليس هناك اتفاق على مفهوم محدد للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات، فقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بأنها الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصريف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.² وعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها التزام طوعي للمؤسسات بإدماج واعتبار كل الأطراف المعنية في المجتمع في نشاطاتها العملية للوصول على مجتمع أفضل وبيئة نظيفة³. واعتبر البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للأعمال بأنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد، ويخدم التنمية في آن واحد⁴. فالتعريف الأخير ينطلق من توجهات البنك الدولي في خدمة التجارة والتنمية، وركز على مجال واحد ل نطاق المسؤولية وهو تحسين المستوى المعيشي.

وعرفت هيئة المعايير القياسية الدولية (إايزو) المسؤولية الاجتماعية بأنها مسؤولية المنشأة تجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة وذلك من خلال سلوك أخلاقي يتسم بالشفافية والذي من شأنه المساهمة في التنمية المستدامة التي تحرص على صحة ورخاء المجتمع؛ وتراعي في الاعتبار توقعات الأطراف المتعاملة معها بما يتماشى مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية⁵. ويلاحظ أن الهيئة ركزت في تعريفها على تحقيق التنمية المستدامة وشفافية المنشأة، وكذلك على رضا الأطراف المتعاملة معها.

وعليه، يمكن إعطاء تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها مختلف الأنشطة ذات طابع أخلاقي، تأخذ بعين الاعتبار مختلف أصحاب المصالح، حيث تعمل على المساهمة في رفاهية المجتمع بمحارعة انشغالاته وحماية البيئة بما يخدم التنمية المستدامة للاقتصاد.

I-2- دوافع وأبعاد المسؤولية الاجتماعية

I-2-1- دوافع المسؤولية الاجتماعية

إن الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الاجتماعية للمنظمات يمكن في بناء وتطوير الأعمال المستدامة، والتي تتطلب توافر اقتصاديات وأسواق ومجتمعات سليمة وصحية، وتكون الدوافع الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات فيما يلي:⁶

- **تعزيز المصلحة الذاتية :** تعزيز الأخلاق وإيجاد مجتمع متancock واقتصاد عالمي مستدام . حيث الأسواق والعملة والمجتمعات المحلية القادرة على العمل معاً بشكل جيد.
- **الاستثمار الاجتماعي :** المساهمة في البنية التحتية المادية ورأس المال الاجتماعي باعتباره قد أصبح جزءاً ضرورياً من ممارسة الأعمال التجارية.
- **الشفافية والثقة :** هناك توقعات متزايدة على أن الشركات سوف تكون أكثر انفتاحاً وأكثر حضوراً للمسألة وأن تكون مستعدة لتقليل تقارير حول أدائها في المجالات الاجتماعية والبيئية.
- **ارتفاع توقعات الجمهور من الشركات :** على الصعيد العالمي من المتوقع أن تفعل الشركات أكثر من مجرد توفير فرص العمل والمساهمة في الاقتصاد من خلال الضرائب والعمالة.

I-2-2- أبعاد المسؤولية الاجتماعية

يمكن التمييز بين أربعة أبعاد رئيسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:⁷

- **البعد الاقتصادي :** ويستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرمة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي.

- **البعد القانوني** : ويقوم هذا البعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية والعدالة وقوانين حماية المستهلك ويحتوي مجموعة كبيرة من العناصر يفترض أن تختتم من قبل المنظمات ولشكل الذي يعزز الارتقاء بالعلاقة مع المستهلك ومع العاملين وكذلك منع الإضرار بالبيئة.

- **البعد الأخلاقي** : تراعي من خلاله منظمة الأعمال الجانب الأخلاقي في كل قرارها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنبها لأي ضرر قد يلحق المجتمع.

- **البعد الخيري** : الذي يشمل على مبادرات طوعية (الترعيات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية) التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح، كما قد تبني المنظمة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها.⁸ إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية دفعت الباحث carroll إلى بيان أن المسؤولية الاجتماعية تضم أربعة عناصر جوهرية رئيسية وهي: الاقتصادي والأخلاقي والقانوني والخيرية، وفي إطار ذلك طور مصفوفة بين فيها هذه العناصر الأربع وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة. إن مسؤولية المنظمة الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع العناصر الأربع التي أوردها carroll بشكل معادلة:⁹

$$\text{المسؤولية الاجتماعية المنظمات} = \text{المسؤولية الاقتصادية} + \text{المسؤولية القانونية} + \text{المسؤولية الأخلاقية} + \text{المسؤولية الخيرية.}$$

شكل رقم (1): هرم المسؤولية الاجتماعية



المصدر: شاتحة عمر، زاوية رشيدة، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدامة— الواقع والرهانات— يومي 14-15 نوفمبر 2016، جامعة الشلف.

I-3- أهمية وأهداف المسؤولية الاجتماعية

يعتمد نجاح المؤسسات والمصارف بإنجاز دورها في المسؤولية الاجتماعية على الاحترام، ودعم المجتمع ومساندته والمسؤولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع، وتحقق المصارف عدة مزايا نتيجة التزامها بالمسؤولية الاجتماعية منها:¹⁰

- تحسين وتعزيز صورة المنظمة في المجتمع.
- نوعية الحياة بشكل عام ستكون أفضل نتيجة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات.
- اعتماد درجة ثبو الأعمال على مستوى مسؤوليتها المجتمعية.
- مساعدة في الحد لقيام الجهات الرسمية بفرض الأنظمة والقوانين التي تعكس عليها بتكلفة إضافية.
- تحقيق فائدة للعاملين لديهم وللمجتمع الذي تعمل به.

وتسعى المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:¹¹

- الاهتمام المتزايد بالتوعية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية لقضايا ضرورية في المجتمع.
- بدرجات مختلفة يتم تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان، بدءاً من الحقوق الأساسية ثم الفرعية، بما يحترم إنسانية الإنسان.
- تحديد أدوار المؤسسات وتنظيم أنشطتها بما يستوعب الاختلافات الثقافية والبيئية والاجتماعية.

- تعزيز الثقة وتعيقها وتبني أسلوب واضح يبعث الطمأنينة للمؤسسات في تعاملها مع الأطراف المعنية.
- تحقيق الانسجام مع المواثيق والاتفاقيات الدولية، وبخاصة فيما يتعلق باتفاقيات حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة.

II- جهود المصارف الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية

تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى أهم مجالات أنشطة المصارف الإسلامية، إذ أنها تؤدي من خلالها واجبها نحو المجتمع للمشاركة في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة والإسهام في نشر العدالة، وتستخدم عدة منتجات للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية مثل التبرع والقرض الحسن وتمويل الحرف الصغيرة والمتوسطة وتمويل الخدمات الصحية والتعليمية ودعم الم هيئات الخيرية والدينية وإدارة أموال الزكاة جمعاً وتوزيعاً.

إن توسيع الصناعة المصرفية الإسلامية لا يعد بمحاجاً كاماً مادامت الصناعة لا تكتفي الاهتمام الكافي بما يعرف اليوم بالمسؤولية الاجتماعية. لذلك أصبحت المصارف الإسلامية تولي عناية كبيرة للخدمات الاجتماعية، ويزوّد هذا التوجه من خلال تقوين العمل الاجتماعي، ومن أمثلة ذلك إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة عدداً من المعايير التي تعالج المسؤولية الاجتماعية مثل التزامات الشركاء (العملاء)، رفاه العاملين، الصدقات والبيئة ... الخ.

ويعد الاهتمام بالخدمات الاجتماعية واجباً أخلاقياً لكنه أيضاً أحد وسائل تحسين الإناتجية وتعظيم الأرباح فقد دلت الأبحاث العلمية أن المصارف الأكثر إرهاضاً في حساسيتها لبيتها الاجتماعية قد استطاعت أن تكون أكثر ربحية في الأجل الطويل .

II-1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية

إن المصارف الإسلامية هي من ضمن منظمات المال والأعمال السابقة في تبني مبدأ المسؤولية الاجتماعية في النظم الاقتصادية والمالية في العصر الحالي، ذلك لأن فلسفة وجود هذه المصارف، والتي أنشئت منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، كانت ترتكز على أساس المساهمة في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية من جهة، ومن أخرى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تنمية التعاون والتكافل والإخاء بين أفراد المجتمع، مودعين ومستثمرين وعاملين، وبالتالي فإن المصرف الإسلامي هو أداة من أدوات تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي¹² ، علماً أن التكافل الاجتماعي في حق المصارف الإسلامية، يعد مقابلاً للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات المال والأعمال في المفهوم الغربي¹³ .

من هذا المنطلق، يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية بأنها التزام البنك الإسلامي بالمشاركة في بعض الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية لتلبية المتطلبات الاجتماعية للإطراف المترابطة به والمتاثرة بنشاطه سواء بداخله أو خارجه بهدف إرضاء الله والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد بمراعاة التوازن وعدالة والاهتمام بمصالح مختلف الفئات¹⁴ .

وتعرف أيضاً على أنها التزام تعديي أخلاقي يقوم على أثره القائمون على إدارة البنك الإسلامي بالمساهمة في تكوين وتحسين وحماية رفاهية المجتمع ككل ورعاية المصالح والأهداف الاجتماعية لأفراده عبر صياغة الإجراءات وتفعيل الطرق والأساليب الموصلة بذلك، بهدف رضا الله سبحانه وتعالى والمساهمة في إيجاد التكافل والتعاون والتقدم والوعي الاجتماعي، وتحقيق التنمية الشاملة¹⁵ .

ويمكن أن نستنتج من التعريفين ما يلي :

- إن المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي هي التزام تعديي أخلاقي.
- المشاركة من قبل المصرف الإسلامي في الأنشطة الاجتماعية لتلبية متطلبات المجتمع المختلفة، وتحسين رفاهية المجتمع.
- المصرف الإسلامي يسعى إلى تحقيق التزامه نحو أصحاب الأسهم والعاملين فيه وتحقيق المجتمع الذي يعمل به المصرف.
- هدف المصرف من التزامه بمسؤولياته الاجتماعية هو إرضاء الله وحده.

نلاحظ من التعريف السابقة الذكر حول المسؤولية الاجتماعية أن أساس المسؤولية الاجتماعية المتبناة من طرف المصارف الإسلامية يختلف نوعاً عن نظيره في منظمات المال والأعمال التقليدية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): مواطن اختلاف مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمصارف بين المنظور الغربي والإسلامي

البيان	نظرة المفكرين الغربيين	نظرة المفكرين المسلمين
الهدف	تحقيق المنافع في الآجل الطويل	تحقيق كافة المنافع في الدنيا والآخرة
مصدر التشريع	التشريع الحكومي و فكرة المصالح المتبادلة	الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي
موجبات التكليف	ظروف بيئية واجتماعية	الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي
دأفع الالتزام	مبادئ وضعية (الإنسانية، الوصاية أو النظارة، أراء المصلحين)	قواعد ومبادئ الاقتصاد الإسلامي القائمة على الشريعة الإسلامية
العائد	الربح أو الخسارة	المفعة الدنبوية والثواب في الآخرة
مجال التطبيق	المساهمون، العاملون، المتعاملون، المجتمع المتواجد فيه	المساهمون، العاملون، المتعاملون، المجتمع المتواجد فيه

المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث لتدريب، جدة، 2004، ص 21.

II-2- منطلق المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية وإطارها العملي .

أهم ما يميز الأساس التي تنتطلق منها المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية عن نظيرتها في المفهوم الغربي، هو وجود دافع إيمانية وراء التزامها بهذه المسؤولية، هذه الدوافع التي تستمدّها من الشريعة الإسلامية، والتي تتحثّثا على التأثير في حياة الناس وملامسة واقعهم العملي .

وعلى هذا الأساس، تعمل المصارف الإسلامية كمنظمة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية تحديداً إلى تعبئة أموال و مدحّرات الأفراد والمنظمات و توجيهها نحو الاستثمار خدمة المجتمع وتحقيق الرفاهية له وتنميته، مما يجعل لها ميزة عن غيرها من المؤسسات والمنظمات الأخرى¹⁶.

إن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، ومن خلال الأساس المشار إليه أعلاه، تتضمن عدة قواعد ومؤشرات هي¹⁷ :

- أن المال ملك الله والأفراد مستخلفون فيه : ولهم حق الانتفاع به؛
- أن يكون استغلال الأموال وفقاً لمتطلبات الشريعة بحيث يتتجنب التعامل بها بالباطل؛
- أن هناك حقوقاً شرعية مفروضة على المال يجب تأدinya وفقاً لمقاصد الشريعة : مثل الزكاة والإنفاق في سبيل الله مصداقاً؛
- ضرورة استغلال المال وعدم اكتنازه .

يجب أن تكون التنمية الاجتماعية ملازمة للتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، وأن الإنسان هو أساس التنمية، فالإنسان تقوم التنمية، وهو المستهدف بها، ومن هنا لا بد من تحديد الإطار العملي للمسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، حيث تم تحديدها بأرفع فئات، نذكرها فيما يلي:

جدول رقم (2): الفئات المستفيدة من المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية

الفئات	الوسائل المستخدمة من طرف المصارف الإسلامية لتحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاهه
المساهمين	العمل على تمية حقوق الملكية باستمرار، وتحقيق المركز التنافسي المناسب للمصرف الإسلامي، وتطوير مجالات الاستثمار، والسعال للمساهمين بمتتابعة أعمال المصرف والاطلاع على البيانات المطلوبة.
العاملين بها	تفعيل نظام المشاركة في الأرباح، والاهتمام بنظم المعاشات الخاصة بالعاملين، وإمكانية امتلاكهم لبعض أسهم المصارف، وتوفير بيئة عمل مناسبة من حيث التدريب والتطوير، ووجود نظم عادلة بين العاملين بغض النظر عن السن والنوع
المتعاملين معها	المحافظة على شرعية وسلامة المعاملات المقدمة، والعمل على تحقيق رضا المودعين، تسهيل إجراءات التعامل وكساب ثقة المتعاملين، دراسة دوافع سلوك المتعاملين بالمصرف على فترات متقارنة، والاهتمام بشكوى ومقترنات المودعين
المجتمع	المساهمة في توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع، ومحاربة الفقر والبطالة من خلال تمويل المشروعات الحقيقة الإنذاجية

التي تخلق فرص العمل وتحقق قيمة مضافة، سواء كانت هذه المشروعات كبيرة أم صغيرة أم متوسطة. والمساهمة في تمويل مشروعات الرعاية الصحية والاجتماعية، وزيادةوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع، من خلال سهولة الوصول إلى الأوعية والأدوات الادخارية، خاصة لصغار المدخرين، والمساهمة في التأهيل العلمي والقضاء على الأمية، وزيادةوعي المصري لأبناء المجتمع.

المصدر: عبد الحافظ الصاوي، المسئولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، على الموقع:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2011/1/28>

II-3- المسؤولية الاجتماعية وتطوير منتجات المصارف الإسلامية

إن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية كل المنظمات، ومن بينها المصارف الإسلامية، وبالتالي فدورها ملموس ومؤسسي، ويلزمها في إطار المرجعية الإسلامية بالقيام بمسؤوليتها الاجتماعية، فالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العصر المعاصر، تفرض على المصارف الإسلامية تحديات جديدة، وعلى المصارف الإسلامية أن تواجه هذه التحديات بإرادة تحديدية وبوعي شامل، دون التخلّي عن أصولها الفقهية والحضارية والأخلاقية، وإن لم تفعل ذلك فهي معرضة للفشل في خضم التحديات الحاصلة اليوم.

إن من بين التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية الدخول في ابتكار منتجات مصرافية تعكس المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، كأن لا يكون تمويلها فقط قاصراً على تمويل الأنشطة الخدمية والتجزئة المصرفية، وأن تتجه لتمويل المشروعات الإنتاجية ذات النفع الاجتماعي، وأن تختتم بتقديم خدماتها المصرفية والتمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبذلك تكون هناك علاقة طردية بين تطوير منتجات المصارف الإسلامية ومسؤوليتها الاجتماعية. وأكتفاء المصارف الإسلامية بمحاكاة الأساليب التمويلية في المصرف التقليدية أوجد نوعاً من الشك لدى المتعاملين معها لوجود تشابه كبير بين منتجاتها التمويلية ونظيراتها في المصارف التقليدية، ويرجع هذا القصور لدى المصارف الإسلامية لعدم اهتمامها بالإتفاق على البحث والتطوير. لذلك لابد على القائمين على التمويل الإسلامي بتبني إستراتيجية تقوم على اكتشاف وتحليل الاحتياجات الحقيقية للعملاء، ثم العمل على تصميم المنتجات المناسبة لها، فالاستجابة لاحتياجات العملاء هي مصدر الإبداع والابتكار.¹⁸

III- واقع المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي الأردني

تعد تجربة المصرف الإسلامي الأردني في ممارسة المسؤولية الاجتماعية من التجارب الرائدة، إذ أنه يعتبر واحداً من أفضل المصارف الإسلامية في مجال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، وهذا بشهادة دار الاستثمار التي كرمته بجائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية من حيث مقاصد الشريعة والمسؤولية الاجتماعية في عام 2010. وفي ذات السياق، أثبتت دراسة أقيمت على مستوى مركز بصر لدراسات المجتمع المدني، أن المصرف الإسلامي الأردني، يعتبر من بين أحسن المصارف في الأردن من حيث القيام ببرامج تصب في إطار المسؤولية الاجتماعية، بل وتفوق على البنك العربي وبنك الإسكان للتجارة والتمويل اللذان يعتبران من أعرق المصارف الأردنية. استمر المصرف الإسلامي الأردني في تحمل مسؤولياته الاجتماعية والعمل على ترسیخ القيم الإسلامية في المعاملات المصرفية المعتادة، والتفاعل الإيجابي مع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي، وفيما يلي نماذج مما قام به المصرف في هذا المجال:

1- دور المصرف الإسلامي الأردني في إرساء المسؤولية الاجتماعية تجاه المتعاملين معه

1-1- دور المصرف في منح القروض الحسنة

ينفرد المصرف الإسلامي الأردني بين المصارف العاملة في الأردن - ومنذ أن بدأ في ممارسة أعماله - بتقديم قروض حسنة للمواطنين لمساعدتهم في مواجهة ما تتطلبه بعض الحالات الاجتماعية المعتبرة كالعلاج والتعليم والزواج من نفقات آنية والتي تقول من قبل أموال المصرف وتبرعات الحسنين بقصد القرض، حيث يستقبل المصرف الودائع في (حساب القرض الحسن) من الراغبين في إقراضها عن طريق المصرف كقرض حسنة، حيث بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2017 حوالي 1.7 مليون دينار أردني.¹⁹

واستمر المصرف في تقديم القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة، كالتعليم والعلاج والزواج، وقد بلغت القروض التي منحها المصرف خلال عام 2017 من الصندوق ومن الأموال التي خصصها لهذه الغاية حوالي 13.6 مليون دينار أردني، استفاد منها أكثر من عشرين ألف مواطن، وذلك مقابل حوالي 18.6 مليون دينار أردني في عام 2016 ، كان قد استفاد منها ما يقارب 22 ألف مواطن.

بلغ مجموع هذه القروض الحسنة منذ تأسيس المصرف حتى نهاية عام 2017 حوالي 268 مليون دينار أردني استفاد منها حوالي 447 ألف مواطن. كما أن عدداً من هذه القروض تم منحها لشباب مقبلين على الزواج بالتعاون مع جمعيات الخيرية، وقد بلغ إجمالي هذه القروض في عام 2017 حوالي 354 ألف دينار أردني استفاد منها 354 شاباً، مقابل حوالي 196 ألف دينار أردني في عام 2016 استفاد منها 221 شاباً، كما تم منح عدد من هذه القروض للمعلمين، من خلال الاتفاقية الموقعة مع نقابة المعلمين الأردنيين، ففي عام 2017 بلغ إجمالي تلك القروض حوالي 2.2 مليون دينار أردني موزعة على 2639 مستفيداً، مقابل حوالي 1.7 مليون دينار في عام 2016 استفاد منها 2356 مستفيداً.²⁰

على الرغم من ارتفاع المبالغ المخصصة للقرض الحسن خلال المدة 2013-2017، إلا أنها سجلت تدنينا ملحوظاً في سنتي 2016 و 2017، انعكس ذلك على متوسط نصيب المستفيد حيث انخفض أيضاً سنة 2017 بالمقارنة مع الأعوام السابقة.

جدول رقم (3): مقدار المبالغ الممنوحة كقرض حسن من المصرف الإسلامي الأردني للفترة 2013-2017

السنة	مبلغ القرض الحسن (مليون دينار أردني)	عدد المستفيدين	صافي الربح (مليون دينار أردني)	متوسط نصيب المستفيد من القرض الحسن (دينار أردني)	نسبة مبلغ القرض الحسن إلى صافي الأرباح (%)
2013	22,3	33000	45,1	675,8	49,5
2014	19,4	34000	45,1	570,6	43
2015	19,3	23000	48,7	839,1	39,6
2016	18,6	22000	54	845,5	34,4
2017	13,6	21000	54,1	647,6	25,1

المصدر: إعداد الباحثان بالأعتماد على التقارير السنوية لبنك الإسلامي الأردني 2014-2017،

<https://www.jordanislamicbank.com>(01-06-2018)

III-1-2 - صندوق التأمين التبادلي

في إطار التكافل الإسلامي مع مديني المصرف، تم استحداث صندوق التأمين التبادلي عام 1994 ، حيث يتضامن من خلاله المشتركون فيه على جبر الضرر الذي يلحق بأحدهم بتسديد رصيد مديونيته بحاجة المصرف في حالات الوفاة أو العجز الدائم أو الإعسار المستمر، بالإضافة إلى أن هذا الصندوق يعتبر محفضاً للتعرض للمخاطر اعتباراً من العام 2014 بعد أن وافق البنك المركزي الأردني على ذلك. وخلال عام 2017 ، بلغ عدد الحالات التي تم التعويض عنها 234 حالة، وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي 1.5 مليون دينار أردني، أما إجمالي عدد حالات التعويض منذ تأسيس الصندوق حتى نهاية عام 2017 فقد بلغ 2484 حالة، وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي عشرة ملايين دينار أردني، وفي نهاية عام 2017 بلغ رصيد الصندوق حوالي 81 مليون دينار أردني، وبلغ عدد للمشتراكين في الصندوق حوالي 158 ألف مشترك، ومجموع أرصدة مديونيتهم حوالي 1.24 مليار دينار أردني، مقابل رصيد مقداره حوالي 74 مليون دينار أردني، ومجموع أرصدة مديونيتهم حوالي 1.16 مليون دينار أردني في عام .²¹ 2016

ومن الجدير ذكره، أن المصرف قد وسع الوعاء المؤمن عليهم اعتباراً من 01/03/2015 ، ليصبح شامل لكل من تبلغ مديونيته 100 ألف دينار أردني فأقل (واعتباراً من عام 2013 أصبحت مظلة التكافل تشمل متعاملي التأجير التمويلي بالإضافة إلى

متعاملي المراحة) بعد أن كان السقف 75 ألف دينار أردني فأقل، وسبق للبنك أن وسع وعاء المؤمنين ليصبح 50 ألف دينار أردني فأقل بدلًا من 40 ألف دينار أردني فأقل، وكان السقف عند بدء التأمين 25 ألف دينار أردني فأقل.

III-2- دور المصرف في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه موظفيه

إن الارتفاع بتدريب موظفي المؤسسة يسهم في زيادة تمكين الفرد الذي يمثل نواة المجتمع، وبالتالي يسهم في زيادة المستوى التعليمي وهو ما تتطلع إليه المسؤولية الاجتماعية، لذا فقد حرص المصرف الإسلامي الأردني على رفع كفاءة موظفيه من خلال إشراكهم في دورات تطويرية وندوات نظمتها أكاديمية تدريب وتنمية الموارد البشرية في المصرف ومراكز تدريب وجهات متخصصة داخل الأردن وخارجها بإشراف 4570 موظفاً في عام 2017 من خلال 650 دورة وندوة²²، كما أوفد المصرف 1097 موظفاً إلى مراكز داخل الأردن 51 موظفاً إلى مراكز خارج الأردن، وحرص المصرف على تشجيع موظفيه للحصول على الشهادات التعليمية، أي أن المصرف دعم هدف المسؤولية الاجتماعية في بعده الداخلي، وكذلك بالارتفاع بالمستوى التعليمي بشكل عام.

يتضح من الجدول ارتفاع مبلغ الإنفاق من 159 ألف دينار إلى 241 ألف دينار خلال المدة 2014-2017، وبالتالي زيادة متوسط الإنفاق على الموظف الواحد من 77 دينار إلى حوالي 103 دينار أردني. وهذا يؤشر على وجود ارتفاع في إجمالي الإنفاق ومعدلاته مقارنة بالعام 2014، نتيجة اهتمام المصرف بزيادة أنشطة البحث العلمي والتدريب، حيث بلغ ما تم صرفه على هذه الأنشطة في عام 2017 حوالي 402 ألف دينار أردني، وتوزعت بنود هذه المصروفات على النحو التالي:

جدول رقم (4): نفقات البحث والتدريب المهني للمصرف الإسلامي الأردني

البيان				
2017	2016	2015	2014	الوحدة: ألف دينار أردني
4.200	4.200	4.200	4.200	نفقات مباشرة لأكاديمية تدريب البنك
237.126	196.374	184.897	155.389	مساهمة في نفقات دراسة وتدريب الموظفين
241.326	200.574	189.097	159.589	المجموع
2335	2236	2148	2051	عدد الموظفين في البنك
103.35	89.7	88.03	77.8	متوسط الإنفاق على الموظف الواحد
11.418	7.920	7.982	10.591	مشاركة في نفقات معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي الأردني
149.504	130.821	141.213	77.602	رعاية مؤتمرات علمية ومؤسسات تعليمية
402.248	339.315	338.292	247.782	المجموع الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثان بالأعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني 2014-2017، (12-06-2018)<https://www.jordanislamicbank.com>

ويراعي المصرف توفير الاحتياجات الأساسية لموظفيه، فقد حرص على توفير المسكن للعاملين لديه، من برنامج تمويلي بأسلوب المشاركة المتناقضة بحسب ربح منخفضة ولدمة طويلة نسبياً، لتمكنهم من امتلاك المسكن الخاص بهم. فمنذ تأسيس المصرف حتى نهاية عام 2017، قدم المصرف تمويلات بلغ جموعها حوالي 50 مليون دينار أردني استفاد منها حوالي 2000 موظفاً، كان منها خلال عام 2017 مبلغ 3.4 مليون دينار أردني استفاد منها 81 موظفاً²³.

III-3- دور المصرف في المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع

III-3-1- دعم المصرف المؤسسات التعليمية

على الرغم من تواضع المبالغ المالية التي رصدها المصرف لدعم المؤسسات التعليمية مقارنة بحجم موجوداته أو رأس المال، إلا أنها المبالغ تشكل أهمية كبيرة للمؤسسات التعليمية والمؤتمرات العلمية التي تعاني كثيراً من أجل رصد المبالغ الازمة للقيام بها. ويشير الجدول إلى أن مقدار التبرع في تحسن، حيث أن المبلغ ارتفع بمقدار النصف من 77.602 ألف دينار أردني سنة 2014 إلى 149.504 ألف

دينار أردني سنة 2017. إن حذو كافة المصارف الإسلامية لهذا الجانب وتوليهما دعم مؤسسات علمية معينة يحدث أثراً إيجابياً في النهوض بالعملية التعليمية والارتقاء بالمستوى التعليمي وهو ما تهدف إليه المسؤولية الاجتماعية في بعدها الخارجي. كما درج المصرف على رعاية عدد من المؤتمرات والندوات بالتعاون مع المؤسسات المالية الإسلامية من خلال مشاركته محلياً وخارجياً وخصوصاً ما يتصل بمحالات عمله أو ما يساعد منها على تطور أعمال المصارف الإسلامية إضافة إلى التعاون مع المهتمين بفكرة المصارف الإسلامية وعلى أعمال وتطبيقات المصرف المختلفة.²⁴

ويتيح المصرف فرص التدريب والإطلاع على طبيعة أعماله لأعداد جديدة من طلبة المؤسسات التعليمية، وذلك إسهاماً منه في زيادة الوعي المصرفي الإسلامي وإثراء المعرفة العلمية للأجيال الصاعدة، حيث استقبل المصرف 864 طالباً خلال عام 2017، مقابل 1015 طالباً خلال عام 2016. وبلغ عدد الطلبة الذين تم تدريسيهم 17924 طالب منذ تأسيس المصرف وحتى نهاية عام 2017. كما تم خلال عام 2017 تدريب 34 موظفاً من موظفي مصارف غير أردنية على أعمال مصرف.²⁵

III-2-3- التبرعات وتمويل الحرفيين والمهنيين

يؤكد المصرف الإسلامي الأردني في كل مناسبة على تفاعله الإيجابي مع المجتمع الذي يعمل فيه، وذلك من خلال إسهاماته الفعالة في العديد من الأنشطة والبرامج الاجتماعية والخيرية والرياضية والإنسانية، كدعمه المتواصل لأنشطة الجمعيات الخيرية والمساجد، ورصد الجوائز للفائزين في مسابقات القرآن الكريم، وتقديم مساعدات مباشرة للفقراء والمعوزين من المواطنين، أو تقديم الإغاثة والمعونة لبعض المجتمعات المنكوبة في العالم الإسلامي، وقد بلغ إجمالي التبرعات التي قدمها المصرف منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2017 حوالي 11.4 مليون دينار أردني.²⁶

جدول رقم(5): تصنيف التبرعات التي يقدمها المصرف الإسلامي الأردني خلال الأعوام 2014- 2017 الوحدة: بالألاف دنانير

البيان	2017	2016	2015	2014
الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	104.414	198.498	91.585	85.456
صندوق الأمان لمستقبل الأيتام	42.500	42.500	32.500	32.000
المبادرة الخيرية الهاشمية	55.000	-	5.000	12.500
جمعيات ومسابقات حفظ القرآن الكريم	77.600	72.200	80.300	56.25
جمعيات وهيئات خيرية وجلان زكاة	307.472	274.798	254.25	205.835
مؤتمرات علمية وببرامج تعليمية وثقافية	108.353	102.734	85.925	112.403
جلان مساجد	15.085	76.435	159.595	150.680
مركز الحسين للسرطان	-	25.000	-	1.200
مؤسسة الأميرة عالية	8.000	-	-	34.000
صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية	-	-	25.000	-
صندوق الشهيد (معاذ الكساسبة)	-	-	140.005	-
مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية	41.800	51.700	51.700	-
القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية - حرس الحدود	-	-	100.000	-
تکية أم علي	10.000	-	-	-
صندوق دعم أسر شهداء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية	100.000	-	-	-
المجموع	880.124	843.865	909.860	690.324

المصدر: إعداد الباحثان بالأعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني 2014-2017،

(12-06-2018)<https://www.jordanislamicbank.com>

واهتم المصرف منذ البداية بتمويل متطلبات مشاريع ذوي المهن والحرف بصيغة المراححة، وفي عام 1994 استحدث المصرف برنامجاً خاصاً لتمويل مشاريع هذه الفئة بأسلوب المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك الذي يعتمد على تسديد التمويل من الإيرادات الذاتية للمشروع الممول، ويقوم المصرف أيضاً بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة سواءً من خلال التمويلات الممنوحة لهم من أموال الاستثمار المشترك أو من أموال وسندات المقارضة/حسابات الوكالة بالاستثمار (الحافظ الاستثماري)، أو من خلال الاتفاقيات الخاصة الموقعة مع المصرف المركزي الأردني بالخصوص.

وقام المصرف في عام 2013 ، بإعطاء المزيد من الاهتمام لهذه المشاريع برفع رأس مال شركة السماحة للتمويل والاستثمار التابعة له إلى 8 ملايين دينار وتعديل عقد التأسيس ونظامها الأساسي ليشمل تمويل المشاريع ذو الحرف الصغيرة، ومن ثم قام المصرف في عام 2016 برفع رأس مال الشركة إلى 12 مليون دينار أردني²⁷ ، وتساهم التمويلات التي تمنحها الشركة للمشاريع والشركات والحرفيين والمهنيين ومشاريع قطاع المرأة في الحد من البطالة والمحافظة على فرص العمل القائمة وتوفير فرص عمل جديدة، فخلال عام 2017 قامت الشركة بتمويل 106 مشاريع بمبلغ حوالي 1.9 مليون دينار أردني.

III-3-3- دور المصرف في مجال الطاقة والبيئة

من أبرز ما قام به المصرف في عام 2017 في مجال الطاقة والبيئة، الاستمرار في توفير الطاقة المتجدد في بعض مقرات تواجده وذلك بالاستفادة من توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الخلايا الشمسية مستغلًا المساحات على سطح الفروع لتركيب تلك الخلايا، مما يحقق وفراً وتحفيضاً في فاتورة الكهرباء والمساهمة في حماية البيئة.

إن مشروع الطاقة الشمسية بدأ في عام 2013 ليكون أول مصرف أردني يدخل الطاقة الشمسية إلى أعماله، ويعمل نظام توليد الطاقة المتجدد الآن في 18 فرعاً، وحاري العمل على تطبيق النظام في خمسة فروع أخرى. كما تم إنشاء محطة في العاصمة عمان لتوليد الطاقة لتغطية 85% من استهلاك الكهرباء في فروع ومكاتب وإدارات المصرف في محافظات الوسط (عمان، الزرقاء، أمّاًبا والسلط)، وكذلك تمأخذ الموافقات والتاريخيّن اللازم لإنشاء محطة توليد للطاقة في إربد لتغطية استهلاك الكهرباء في فروع ومكاتب المصرف في محافظات الشمال (إربد، الرمثا، جرش، عجلون والمفرق) والعمل جار على تشغيل المحطتين في العام 2018²⁸.

كما دعم المصرف برامج ونشاطات الصندوق الأردني المائي للتنمية البشرية ومسابقة الملكة علياء للمسؤولية الاجتماعية للتوعية بمفاهيم واستخدامات الطاقة الشمسية، إضافة إلى دعم مؤسسة الأميرة عالية بشراء وحدات نظام الطاقة المتجدد لإحدى مدارس الأغوار الجنوبيّة بمبلغ 10 آلاف دينار أردني وإنشاء وحدتين للطاقة الشمسية في مدرستين في مناطق نائية بمبلغ 24 ألف دينار ودعم حفل إطلاق مشروع الطاقة الشمسية بمدرسة العمورة/ الأغوار الجنوبيّة ودعم المؤتمر الطابي الوطني البيئي الثالث ودعم نشاطات جمعية البيئة الأردنية وغرفة تجارة الرصيفية لتركيب خلايا شمسية لمبنى الغرفة بمبلغ خمسة آلاف دينار أردني.

III-4- الأدوات المالية للمصرف الإسلامي الأردني ودورها في إرساء المسؤولية الاجتماعية

يولي المصرف أهمية خاصة لاحتياجات الأساسية للمواطنين في عمليات التمويل، إذ يقدم التمويل اللازم للمواطنين لشراء المساكن أو شراء الأرضي أو مواد البناء لإقامة المساكن. وفيما يلي بيان بتمويل المراحة المقدم من أموال الاستثمار المشترك وسندات المقارضة/الوكالة بالاستثمار (الحافظ الاستثماري) خلال المدة 2014-2017، إذ يلاحظ ارتفاع المبالغ المقدمة سواءً لتمويل السكن أو شراء وسائل النقل وحتى في تمويل الأثاث من 2014 إلى 2016 وانخفاضه في عام 2017. هذه البيانات تعكس المساهمة غير المباشرة للأدوات التمويل الإسلامية في خدمة المجتمع وتغطيتها للجانب الخارجي لمسؤوليتها الاجتماعية.

ومنذ تأسيس المصرف حتى نهاية عام 2017 قدم المصرف حوالي 2612 مليون دينار لتمويل المراحة لشراء المساكن والأراضي استفاد منها حوالي 311 ألف مواطن وحوالي 1.5 مليار دينار بأسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك استفاد منها 21.5 ألف مواطناً.

و 2494 مليون دينار لتمويل المراحلة لشراء وسائل النقل استفاد منها حوالي 303 ألف مواطن ، و 296 مليون دينار لشراء الأثاث استفاد منها حوالي 131 ألف مواطن.²⁹

جدول رقم (6): تمويلات المراحلة الخاصة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين للمرة 2014 - 2017

2017		2016		2015		2014		حاجات الأفراد الممولة
مليون دينار	ألف دينار	مليون دينار	ألف دينار	مليون دينار	ألف دينار	مليون دينار	ألف دينار	
15.171	210.0	15.480	217.0	15.742	212.6	15.003	199.7	أراضي ومساكن ومواد بناء
20.264	215.8	23.223	265.1	24.749	285.1	22.512	236.9	وسائل نقل ومركبات إنشائية
6.174	18.1	5.747	17.7	5.686	18.0	5.789	17.1	أثاث
41.61	443.9	44.45	499.8	46.177	515.7	43.304	453.7	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني 2014-2017،

(12-06-2018)<https://www.jordanislamicbank.com>

وبالنظر للدور الذي اضطلع فيه المصرف الإسلامي الأردني في مجال المسؤولية الاجتماعية، فقد حصل على جوائز وتصنيفات عالمية في المسؤولية المجتمعية، فقد حظي باهتمام كبرى المؤسسات والجلالات العالمية التي تعنى بالمؤسسات التي تحقق النجاحات في خدمة مجتمعها اقتصادياً واجتماعياً ليحصد جائزة المسؤولية الاجتماعية لعام 2014 للشرق الأوسط من مجلة ايبيا فايننس / لندن، وهي من الجوائز التي تمنحها المجلة تقديرها لجهود المصارف والمؤسسات المالية الرائدة على مستوى الدول في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، كما حصل على رسالة تقدير من منظمة الاينزو الدولية لمشاركته والتزامه في مشروع المسؤولية الاجتماعية حسب المواصفة القياسية ISO 26000 تأكيداً للدور المميز في مجال المسؤولية الاجتماعية ومشاركته الفاعلة في مشروع المسؤولية الاجتماعية بإشراف خبراء الجودة في مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وخبراء منظمة الاينزو الدولية من السويد.

كما حصل على جائزة المنظمة العربية للمؤسسة الاجتماعية على مستوى المنطقة العربية لعام 2015، في دورتها السابعة لقطاع المصارف والمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية، حيث تم تسليم المصرف الإسلامي الأردني درع التميز الذهبي وشهادة التقدير والتميز في مجال المسؤولية الاجتماعية. كما حصل على جائزة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للعام 2017 « المسؤولية الاجتماعية والبيئية» والتي تمنح لأول مرة من قبلهم.

IV – خاتمة

تعد المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية بمثابة مكسب لها وليس تكلفة كما هو الحال في المصارف التقليدية، ويرجع هذا إلى أن أخلاقيات العمل المصرفي القائم على الشريعة الإسلامية أعطت هذا المفهوم بعدها مختلافاً، كما أعطت طريقة إستراتيجية مهمة للتفكير في الأعمال الخيرية بغض النظر عن التفكير فقط في وفقاً لمبدأ الربح والخسارة.

وتبيّن تقارير التي يصدرها المصرف للمصرف الإسلامي الأردني سنويًا خاصة ما يتعلق بتقرير المسؤولية الاجتماعية مدى التزامه بمسؤوليته الاجتماعية، وذلك من خلال قيامه بالأنشطة التي تصب في هذا الإطار، ومشاركته وتقديمه الدعم لها وهذا في رأينا مرده إلى رسالته الإسلامية والأسس التي قام عليها.

ومن خلال هذا البحث تم التوصل لعدة نتائج منها:

- إن للمؤسسة الاجتماعية في الإسلام خصوصية تميز بها عن غيرها، فهي مسؤولية الفرد والمجتمع النابعة من الشريعة الإسلامية، كمصدر وكموجب للتکلیف لتحقيق منافع الدنيا وثواب الآخرة.

- إن المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي هي التزام أخلاقي، يهدف إلى مشاركة المصرف الإسلامي، في الأنشطة الاجتماعية لتلبية متطلبات المجتمع المختلفة، وتحسين رفاهية المجتمع. كما يسعى المصرف الإسلامي إلى تحقيق التزامه نحو أصحاب الأسهم، والعاملين فيه وتجاه المجتمع الذي يعمل بها المصرف. ويقى هدف المصرف من التزامه بمسؤولياته الاجتماعية هو إرضاء الله تعالى .
- أظهرت التقارير السنوية للمصرف الأردني الإسلامي حرصه على النهوض بالمسؤولية الاجتماعية بكافة مستوياتها. فعلى صعيد المعاملين مع المصرف عزّ المصرف مسؤوليته الاجتماعية من خلال استمرار إنفاقه على مبالغ القرض الحسن، وزيادة مخصصات صندوق التأمين التبادلي. أما على مستوى الموظفين العاملين في المصرف، فقد داوم المصرف على الإنفاق على موظفيه لتدريبهم داخل مؤسسات المصرف وخارجها، وتابع النهوض بإشباع حاجاتهم الأساسية وتوفير السكن الملائم لهم.
- لقد أسرهم المصرف في الارتفاع بمسؤوليته على مستوى المجتمع من خلال دعمه للمؤسسات التعليمية بصورة مباشرة أو من خلال دعم المؤتمرات العلمية، ودعم الفئات الفقيرة والمحاجين والأرامل من خلال المؤسسات الخيرية، ودعم المهنيين والحرفيين، وأصحاب المشاريع الصغيرة.
- تبيّن أن للمصرف إسهام في إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع بشكل عام (على نطاق السكن أو التأثيث أو الصحة أو التعليم) وأصحاب المشاريع الصغيرة بشكل خاص من خلال أدواته الإسلامية المالية كالمراجحة والمشاركة والتأجير التمويلي .
وبناء على النتائج المتوصّل إليها، يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات لنجاح المصارف الإسلامية في أداء وظيفتها التنموية وتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، تمثل فيما يلي :
- ضرورة التزام المصرف الإسلامي التزاماً كاملاً بأحكام الشريعة الإسلامية شكلاً ومضموناً، التزامه بمبادئ الإسلام في تكوين رأس ماله، وفي انتقاءه للعاملين به، وتنظيماته ولوائحه، وفي طريقة تعبئته موارده، وفي أساليب توظيفه لها.
- إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية، تفرض على المصارف الإسلامية تحديات جديدة، وعلى المصارف أن تواجه هذه التحديات بإرادة تجديدية وبوعي شامل، دون التخلّي عن أصولها الفقهية والأخلاقية.
- من الواجب على المصارف أن تراعي المسؤوليات الاجتماعية الملقاة على عاتقها تجاه المجتمع وألا تغفل عن ذلك عند القيام بإقرار منتجاتها وتعاملاتها المختلفة، فعندما تراعي الجوانب المذكورة سابقاً وتركز على دعم المؤسسات الصغيرة ودعم المشاريع الصناعية في البلد فإن مثل هذا ينمّي البلد اقتصادياً ويصب في مصلحة المصارف كما أن له دوراً كبيراً في جانب المسؤولية الاجتماعية يفوق في أهميته تقسيم التبرعات والمبادرات.
- إن ابتكار وتجديد منتجات مصرفية تعكس المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، حتى لا يقتصر تمويلها على الأنشطة الخدمية والتجزئة المصرفية، وأن تتجه لتمويل المشروعات الإنتاجية ذات النفع الاجتماعي، وأن تكتم بتقديم خدماتها المصرفية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التحري الدقيق في اختيار قيادات المصرف بما يضمن أن تكون هذه القيادات نماذج حية للشخصية المسلمة الوعية، المؤمنة بقضيتها.
- الوضوح الفكري لمهمة ووظيفة المصرف الإسلامي لدى كل العاملين في المصرف من الإدارة العليا إلى أدنى مستوى تنفيذي.
- الاهتمام بإجراء بحوث ميدانية لتأكيد الإثبات العملي لدور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية وللتعرف على أكثر الطرق والوسائل فعالة في إحداث هذه التنمية والإسراع بها.
وفي الأخير، فإنه يقع على عاتق المصارف الإسلامية الكثير من المسؤولية، وذلك نابع من تميز رسالتها، الأمر الذي يتطلب إعادة الأهمية إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي والخيري في آن واحد كي تتعزز ثقة المجتمع بها.

قائمة المراجع:

- ¹ عبد الناصر طلب الزيد، المسئولية الاجتماعية للبنوك العاملة في الأردن 2008-2010، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 1، 2013، ص 78.
- ² منير سليمان الحكيم، المسئولية الاجتماعية من وجهة نظر المعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد 2، 2014، ص 19.
- ³ Mohammed AL-Taee. The Relationship between Corporate Strategy and Corporate Social Responsibility a case Study on Zarqa University. *Economie et Société*. Vol 9. N 9. Université de Constantine 2. 2013.p41
- ⁴ عبد الناصر طلب الزيد، مرجع سبق ذكره، ص 78.
- ⁵ هيئة المواصفة القياسية الدولية (ISO) آيزو 26000، الترجمة العربية، سويسرا، جينيف، 2010، ص 3.
- ⁶ عبد الناصر طلب الزيد، مرجع سبق ذكره، ص 79.
- ⁷ أمينة قهواجي، حكيم بن حسان، المسئولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعليم إستراتيجية التنمية المستدامة—الواقع والرهانات— يومي 14-15 نوفمبر 2016، جامعة الشلف، ص 6.
- ⁸ Madiha Bakhouche . Environmental Dimension Of Corporate Social Responsibility (case Study Of Toyota Company). *Dirassat Journal Economic Issue* . Vol 8. N 2. Université Omar Telidji de Laghouat. 2017.p322 .
- ⁹ فضالة خالد وقرمي حميد، دور تبني المسئولية الاجتماعية و البيئة في المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة معارف، العدد 22، جامعة البويرة، 2017، ص 43.
- ¹⁰ نسيم حسن أبو جامع، فاطمة زكريا واقي، دور البنوك في فلسطين بإثراء المسئولية المجتمعية وانعكاسها على أدائها المالي، 2016، ص 9.
- ¹¹ نفس المرجع السابق، ص 9.
- ¹² أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 1991، ص 367-368.
- ¹³ محمد صالح علي عياش، المسئولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية .. طبيعتها وأهميتها، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2010، ص 06.
- ¹⁴ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنك الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث لتدريب، جدة، 2004، ص 421.
- ¹⁵ محمد صالح علي عياش، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- ¹⁶ كامل سكر القبسي، دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في التنمية الاجتماعية، إدارة البحوث بدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2008، ص 18.
- ¹⁷ بوحفص محمد، علي قابوين ساحة، سبل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل مبادئ الحكومة المصرفية، ورقة بحثية متوفرة في موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ص 6.
- ¹⁸ عبد الحافظ الصاوي، المسئولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية [http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/\(10-05-2018\)](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/(10-05-2018))
- ¹⁹ البنك الإسلامي الأردني، تقرير السنوي التاسع والثلاثون، 2017، ص 60.
- ²⁰ نفس المرجع السابق، ص 78.
- ²¹ نفس المرجع السابق، ص 78.
- ²² البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسئولية الاجتماعية 2017، ص 41.
- ²³ نفس المرجع السابق، ص 60.
- ²⁴ نفس المرجع السابق، ص 40.
- ²⁵ نفس المرجع السابق، ص 45.
- ²⁶ البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسئولية الاجتماعية 2017؛ ص 39.
- ²⁷ البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسئولية الاجتماعية 2016؛ ص 31.
- ²⁸ البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسئولية الاجتماعية 2017؛ ص 51.
- ²⁹ نفس المرجع السابق، ص 15.

Copyright of Journal of Economics & Finance (2437-0630) is the property of Association of Arab Universities and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.